# الصين وإفريقيا: شراكة أم استغلال

**حادي إبراهيم**
**باحث في العلوم السياسية**

**ملخص:**
تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقات الصينية الافريقية، ومراحل تطورها وهذا من خلال دراسة مدى التفاعل بين الطريفين خاصة في المجال التجاري والاستثماراتي، لاسيما ما تعلق بالنبى التحية التي تعتبر من أكبر الإستثمارات الصينية في القارة الإفريقية، التي تشهد أفريقيا عجزا كبيرا فيها وهو ما ساعد هذا التقارب خاصة في ظل كل ما تمنحه الصين من إمتيازات ومساعدات للدول الافريقية بعيدا عن الحسابات السياسية، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي عانت منه هذه الأخيرة طويلا من طرف الدول الغربية، التي حاولت دائما إبقاء القارة الافريقية تعيش هذا التخلف والتبعية في شتى المجلات.

**Abstract:**
This study attempts to shed light on China-Africa relations،and the stages of development and that through the study of the extent of the interaction between the private and in the commercial sphere Alasttmaratne Trevi, especially those related Nebi salute one of the largest Chinese investment in the African continent, which Tchehz Africa where a large deficit which helped this especially in light of everything that China granted privileges and assistance to African countries away from political calculations convergence, or interference in the internal affairs of States, which has suffered from the latter long by Western countries, which always tried to keep the African continent live this backwardness and dependency in various magazines.

**مقدمة:**
لقد شكلت العلاقات الافريقية الصينية إحدى نماذج التعاون والتقارب الكبير والسريع ذلك أن هذه العلاقات بين الطرفين شهدت تطورا ملحوظا خاصة خلال العقدين الأخيرين حيث قفزت إلى أكبر مستوياتها لاسيما تلك المتعلقة بالتعاون والشراكة الاقتصادية، حيث لعب العامل التجاري والاستثماراتي الدور الكبير والبارز في تطوير هذه العلاقة، وأصبحت الصين بذلك من أكبر المستثمرين والشركاء الاقتصاديين في إفريقيا، منافسة بذلك الشراكات الأوروبية والأمريكية التي ظلت الشريك الأول لإفريقيا لحقب زمنية طويلة، وهو ما أشعل التنافس بين المصالح الغربية من جهة دفاعا عن مصالحها ومكتسباتها داخل القارة الإفريقية، والمصالح الصينية من جهة أخرى التي تسعى إلى تعزيز نفوذها داخل القارة ومحاولة ربح أكبر قدر من الاستثمارات الإفريقية خاصة في مجال البنى التحية.

إلا أن الغزو الصيني الهائل لإفريقيا يجعلنا نطرح العديد من الأسئلة حول حقيقة هذا الغزو، وكيف يمكن للقارة الافريقية الاستفادة منه والتعامل معه وفق خصوصياتها ومصالحها وعليه نطرح الإشكال الرئيسي التالي:

**ما حقيقة الإهتمام الصيني بافريقيا؟، وماذا قدمت الصين لإفريقيا؟.**

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، الأول جاء بعنوان التواجد الصيني في افريقيا: تتبع كرونولوجي للعلاقات الافريقية الصينية، حيث يتناول المرجعية التاريخية وتطورات هذه العلاقة، أما المحور الثاني فجاء بعنوان التبادل التجاري والاستثماراتي بين الصين وافريقيا، حيث يسلط الضوء وبلغة الأرقام على حجم الاستثمارات الصينية في افريقيا، في حين جاء المحور الثالث تحت عنوان تقييم الشراكة الافريقية الصينية، من خلال تشخيص واقعي وتقييمي للعلاقة الصينية الافريقية، ثم يأتي في الأخير المحور

الرابع بعنوان التواجد الصيني في إفريقيا: رؤية نحو المستقبل، حيث نحاول هنا إعطاء نظرة استشرافية مستقبلية لهذه العلاقة وما هي أهم السيناريوهات المتوقعة لها.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية، في دراسة العلاقات الافريقية الصينية بداية بالمنهج التاريخي الذي تم من خلاله الرجوع إلى الخلفيات التاريخية لهذه التقارب، أيضا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل عمق هذه الشراكة وتحليل مضامينها وأبعادها، إضافة إلى المنهج الإحصائي الذي اعتمدنا عليه كمنهج مساعد من خلال استخدام الإحصائيات والجداول البيانية لحجم الاستثمارات بين الصين وافريقيا.

**المحور الأول: التواجد الصيني في افريقيا: تتبع كرونولوجي للعلاقات الافريقية الصينية.**

إن علاقة الصين بافريقيا ليست جديدة ولا حديثة العهد، وإنما نابعة من العمق الحضاري للمنطقتين فلقد جابت بواخر البحار الصيني المسلم" تشنغ خه "معظم السواحل الشرقية لإفريقيا منذ ستة قرون، تحمل البضائع الصينية من الأواني الخزفية والأقمشة وتعود محملة ببعض المنتجات الزراعية الإفريقية وأسست لعلاقات تجارية وثقافية وحضارية بين الجانبين، ولقد امتدت هذه العلاقات وتطورت بشكل كبير خاصة بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة 1949 م.[1]

ومنذ ذلك الوقت قدمت الصين نفسها لأفريقيا على أساس شريك تتقاسم معه التاريخ والمعانات التي عانا منها كلاهما من ويلات الاستعمار، فهذا الإرث التاريخي المشترك شكل دعما قويا ودافعا حقيقيا للتقارب الصيني الأفريقي، وقد تجلت بدايات تلك العلاقة من خلال البوابة المصرية التي شكلت نموذجا لحركات التحرر خاصة مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي، ثم بعد ذلك تطورت لتشمل كل من الجزائر وغانا وموزمبيق وزامبيا وزمبابوي وغيرها من الدول الأفريقية.

لقد شكلت الصين حليفا تاريخيا لإفريقيا من خلال دعمها المادي والمعنوي في كفاح الشعوب الإفريقية ضد الاستعمار، سواء في المحافل الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة، أو من خلال الدعم اللوجستيكي لثورات التحرير الإفريقية، فلقد لعبت الصين دورا كبيرا وجوهريا أثناء الفترة الاستعمارية بالنسبة لهذه الدول وخاصة مع بداية الخمسينيات أين تطورت وانتشر الفكر التحرري داخل البلدان الافريقية، وازدياد الوعي الإفريقي بضرورة العمل المسلح من أجل استعادة حريتها واستقلالها المسلوبين.

ففي هذه المرحلة شهدت أفريقيا هذه الصحوة التحررية إلا أنها واجهت في ذلك قوى عالمية استعمارية فاقتها قوة عسكرية وخبرة قتالية، وهو ما جعل القوى الأخرى المساندة لهذه الحركات التحررية كالصين تؤدي دورا كبيرا في دعمها سواء فنيا أو ماديا.

إن هذا الإرث التاريخي للعلاقات الصينية الافريقية شهد تحولا كبيرا خلال العقدين الأخيرين، وهو ما ترجمته التطورات الكبيرة التي شهدتها هذه العلاقات من خلال تزايد الاهتمام الصيني بأفريقيا خاصة في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال رفع حجم المبادلات التجارية ومستوى التعاون الاقتصادي، حيث شهدت القارة الافريقية غزوا اقتصاديا صينيا منقطع النظير في مختلف المجالات، خاصة تلك المتعلقة في تعظيم حجم الاستثمارات في البنى التحتية الأساسية والتي تشهد معظم الدول الإفريقية عجزا كبيرا فيها، إضافة إلى تقوية العلاقات الدبلوماسية والسياسية والثقافية بينهما وهذا من خلال سعي الصين إلى تطبيق سياسة إفريقية جديدة تراعي المتطلبات والحاجات الإفريقية إضافة إلى تقوية وتعزيز الصعود الصيني على الساحة الدولية وتعزيز نفوذها الاستراتيجي.

وقد شكل هذا التقارب الصيني الافريقي امتدادا للعمق التاريخي بين الجانبين المبني على قاعدة المعاناة المتشابهة من ويلات الاستعمار الغربي الغاشم، وانطلاقا من هذا كله فقط وجدت افريقيا في الصين شريكا تتقاسم معه الارث التاريخي والحضاري وتبني معه الطموحات المستقبلية، بعيدا عن كل حسابات الاستغلال والنهب لخيراتها التي عانت منها طيلة الفترة الزمنية السابقة والتكالب الغربي على ثرواتها وموازات مع ذلك فقد قامت الصين بإجراء مجموعة من الإصلاحات الجدرية والهيكلية سعت من خلالها إلى تحسين وتطوير علاقاتها التعاونية القائمة على المنفعة المتبادلة مع كافة دول العالم، دون مراعاة الاختلافات في المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، وذلك بانتهاجها للدبلوماسية الناعمة والتي لا تعتمد على القوة المسلحة وتعد من أكثر أنواع الدبلوماسية تأثيرا في العالم[2].

وبهذا حققت الصين طفرة تنموية واقتصادية هائلة جعلتها تحتل مراتب ريادية ومكانة مرموقة داخل نادي الكبار، حيث صنفت الصين كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وكأسرع اقتصاد نامي خلال الثلاثين سنة الماضية، وهو ما جعل التجربة الصينية نموذجا تنمويا يقتدى به وينال الإعجاب العالمي، كما أنها أصبحت منافسا قويا للاقتصاديات العالمية خاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي وهذا ما جعل من القارة الافريقية مسرحا للتنافس الدولي سعت الصين إلى استغلاله وفق مقاربة اقتصادية خالصة بعيدا عن كل الحسابات السياسية، خاصة مع كل ما تملكه القارة الافريقية من ثروات طبيعية وبشرية هائلة.

التواجد الصيني في افريقيا لا يحتاج إلى أكثر من الإمعان في محصّلة استثماراتها في القارة السمراء للوقوف على حجم النفوذ الذي تتمتع به هذه القوة الصاعدة. فالصين تمتلك حوالي ألف و43 مشروعا في افريقيا، ونحو ألفي و500 شركة كبيرة ومتوسّطة ناشطة في أكثر من 50 بلدا ومنطقة، إضافة إلى أنها قامت ببناء ألفين و233 كم من الخطوط الحديدية و3 آلاف و530 كم من الطرقات، بينما خط حديدي بصدد الإنجاز في كينيا للربط بين بلدان شرق افريقيا .. وإضافة لكلّ ذلك، يحسب للصين أنها من ساهم في إدماج القارة السمراء في الاقتصاد العالمي.

**المحور الثاني: التبادل التجاري والاستثماراتي بين الصين وافريقيا.**

لقد انتهجت الصين في علاقتها مع الدول الافريقية نهجا أو منحى اقتصاديا خالصا يهدف الى ترقية وتعزيز حجم التبادلات التجارية بين الطرفين، فلقد عرفت التبادلات التجارية بين الجانبين قفزة كبيرة، إذ إنتقلت من 12 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى أكثر من 200 مليار دولار في نهاية العام 2012 وبهذا ارتقت الصين إلى الصف الثالث ضمن الشركاء التجاريين لافريقيا، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتبر الشريك الأول لإفريقيا[3].

ووفقاً لإحصاءات الوكالة الدولية للطاقة، تخطّت الصين في عام 2010 الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستهلك للطاقة على الصعيد العالمي، إضافة إلى ذلك فإن الصين تعد ثاني لأكبر مستهلك للنفط في العالم، ويشهد هذا الاستهلاك تزايدا ملحوظا تماشيا مع النمو الاقتصادي الكبير والتوسع التجاري الذي تشهده الصين داخل العالم.

ونظراً إلى أن أكثر من 50 في المئة من نفطها مستورد، فيما التوقعات تشير إلى أن النسبة سترتفع بحلول عام 2020 إلى 65 في المئة، فإن ضمان أمن الطاقة يعد أمراً حاسماً بالنسبة إلى الاقتصاد الصيني وديمومة نموه المطلوبة لتجنيب البلاد أي اضطرابات سياسية، ولذلك وجدت الصين نفسها مضطرة في إطار تأمين موارد الطاقة لديها إلى البحث عن أسواق جديدة، ومن بينها أفريقيا التي تختزن في باطنها التي تحوي ثروات طبيعية كبيرة تسعى كل البلدان على غرار الصين إلى الحصول عليها والاستفادة منها من اجل تغطية الاحتياجات الاقتصادية.

لقد شهدت الصين تطورا ونموا اقتصاديا كبيرا جعلها تتربع على أكبر معدلات النمو العالمي متفوقة بذلك على كبرى الاقتصاديات العالمية التقليدية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما في مجال الاستثمارات، والمتتبع لحركة الاقتصاد الصيني يلاحظ أن هذا النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته أدى إلى انفجار استثماراتي هائل نحو الخارج حيث توسعت الاستثمارات الصينية في الخارج إلى مليارات الدولارات في كل أنحاء العالم.

لقد أدركت الصين أن القارة الأفريقية تشكل مخزونا هاما من أجل دعم هذا النمو الصيني خاصة في ظل كل ما تملكه القارة الأفريقية من مخزوم استراتيجي حيث تمتلك حوالي 12% من احتياطي النفط العالمي، وحوالي 10% من إجمالي احتياط الغاز العالمي، هذا وبالإضافة إلى مجموع الثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها القارة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الصين قد أدركت أن أفريقيا أصبحت تشكل اليوم من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم خاصة في ظل غياب شبه تام للإنتاج المحلي داخل الدول الأفريقية.

أصبحت الصين ومنذ عام 2009 من بين أكبر الشركاء الاقتصاديين لدى أفريقيا وخاصة في مجال الاستثمارات التجاري والبنى التحية حيث تجاوز عدد الشركات الحكومية الصينية في أفريقيا أكثر من 700 شركة، كما شهد حجم التبادل التجاري بين الجانبين قفزة نوعية حيث انتقل من عشرة مليارات دولار سنة 2000 على أكثر من مائتي مليار حاليا.

تمثل جنوب السودان حوالي 5% من الواردات الصينية من المواد البترولية الخام وتحمل شركة البترول الوطنية المملوكة للحكومة الصينية حوالي 40% من الأسهم من ثلاث أكبر حقول النفط في جنوب السودان، وبهذا أصبحت جنوب السودان تعد كأكبر قاعدة إنتاج نفطية خارج أراضيها.

وجاء هذا الاهتمام الصيني المتزايد بإفريقيا نتيجة الإدراك لدى صانع القرار الصيني بأن إفريقيا تعتبر من بين أهم العوامل والمقومات التي ستضمن استمرار النمو والنهوض الصيني على المدى البعيد وذلك من خلال ضمان توفير وتزويد الصين باحتياجاتها المتزايدة من المادة الخام، بالإضافة الى ذلك فإن الثورة الاقتصادية والنمو الهائل الذي تشهده الصين اليوم جعلها تقف أمام تحدي ترويج وتسويق هذه الثورة خارج الصين، من أجل تخفيف الضغط على الاقتصاد المحلي ودعم الاستثمارات الصينية خارج البلاد.

إلا أن النفط لا يمثّل سوى عنصر واحد من الموارد التي تسعى الصين إلى الوصول إليها على نحو متزايد في أفريقيا، ومن بينها النحاس الموجود في زامبيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية، والكوبالت في جمهورية الكونغو الديموقراطية وخام الحديد في ليبيريا. وفي وقت يخسر فيه الآلاف من الأفارقة سنوياً أرواحهم، محاولين الهجرة والبحث عن فرص عمل في أوروبا لتحسين مستوى معيشتهم، تعدّ الدول الأفريقية سوقاً مهمة لتوظيف اليد العاملة الصينية. ويعدّ الصينيون أكبر جالية أجنبية موجودة في القارة السمراء، بوجود ما يقارب مليون صيني، تسعى الصين من وراء ذلك إلى تخفيف الضغط على سوق العمل المحلي لها في الصين خاصة في ظل التعداد السكاني الهائل لها.

كذلك نجحت الصين في تعزيز مستوى تجارتها مع الدول الأفريقية لتصبح أكبر شريك تجاري لأفريقيا. وتشير أحدث التقديرات إلى أن حجم التجارة بين الصين وأفريقيا وصل إلى 126.9 مليار دولار في 2010. وفيما تغزو المنتجات الصينية الأسواق الأفريقية، أقدمت الصين على رفع عدد السلع الأفريقية المعفاة من الجمارك من 190 إلى 490 في نهاية عام 2009، وهو ما فتح المجال أمام المنتوجات الأفريقية لدخول السوق.

وقد شكلت أفريقيا وجهة مميزة بالنسبة للصين نظير عديد المميزات والمؤهلات التي ساهمت في بناء وتقوية هذا الاهتمام الصيني، كما أن الصين قد أدركت بأن أفريقيا تمثل سوقا مفتوحة أمام المنتوجات الصينية التي راعت بدورها القدرة الشرائية للفرد الإفريقي، وبذلك أصبحت إفريقيا ثاني أكبر سوق خارجي للشركات الصينية إذ بلغ إجمالي المبيعات الصينية في افريقيا حوالي 36.1مليار دولار، وهو ما يمثل 30% من إجمالي مبيعات الشركات الصينية في الخارج عام 2011[4].

والملاحظ هنا أن الإستراتيجية الصينية اتجاه أفريقيا قامت على أسس علمية واقعية، سعت من خلالها الصين إلى دراسة المجتمعات الأفريقية من كل النواحي، الإجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية والنفسية، وهو ما ساعد على ايجاد نوع من المرونة في التعاملات الثنائية بين الصين وافريقيا، وجعل القارة السمراء أكثر تجاوبا وترحيبا بالمارد الصيني وبالمنتوجات التي يقدمها، خاصة مراعات القدرة الشرائية للأفارقة التي تشهد دنيا حادا بعيدا عن حسابات الجودة والتميز.

إن سياسة الصين واستراتجيتها الاقتصادية اتجاه أفريقيا المبنية على التعاون والتبادل التجاري بعيدا عن الأهداف السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وطبيعة الأنظمة السياسية فيها، جعلت من الدول الأفريقية تستقبل الاستثمار الصيني بصدر مفتوح وبترحيب كبير سواء على مستوى الأنظمة السياسية أو حتى على مستوى الشعوب، نظراً لجاذبيته التنموية؛ أضافة على الإغراءات الكبيرة التي تصاحب هذه الإستثمارات ومن جهة أخرى فإن نجاح التجربة الصينية وتحقيقها لمعدلات تنموية كبيرة جعلتها تتربع على أعلى المعدلات العالمية، شكلت حافزا ووتجربة تسعى الدول الأفريقية إلى الإقتداء بها وتكرارها على المستوى المحلي.

وتمتلك الصين مخزوناً نقدياً ضخماً يناهز 3 تريليونات دولار (3000 مليار دولار)، هذه الموارد المالية الهائلة موجهة في جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج، وفي جميع المجالات، من الطاقة والزراعة والتعدين والبناء، وقطاعي: التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، إلى الدعم اللوجستي التجاري. ويشرف على هذه العملية "بنك الاستيراد والتصدير"؛ هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة تقوم بدور أساسي في إعطاء القروض للحكومات الأفريقية، وهي التي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية.

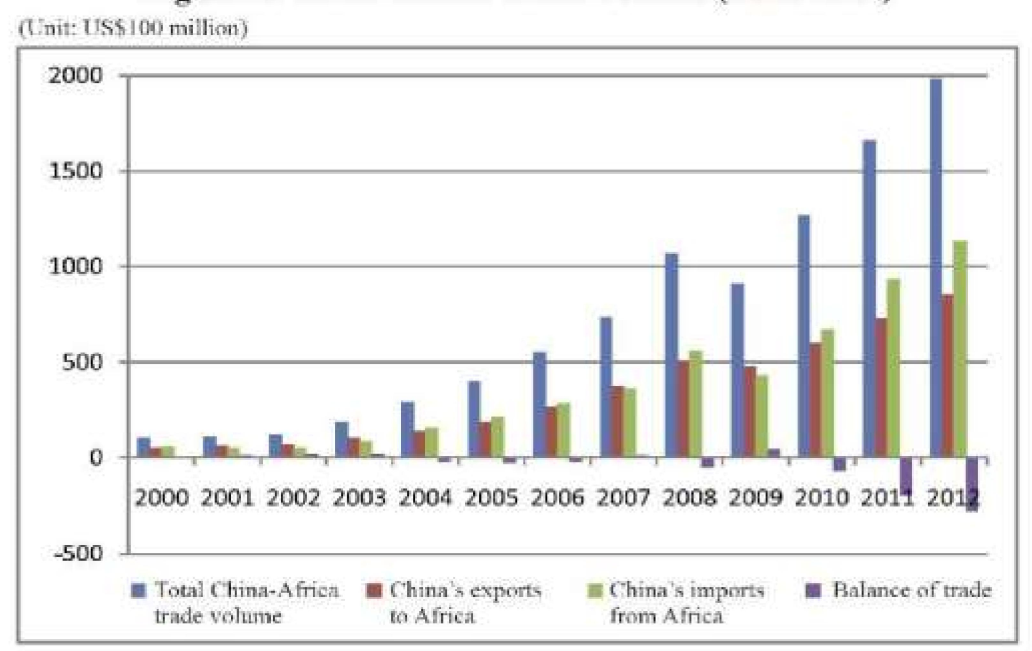
كما يعتبر قطاع البنى التحتية من أهم الاستثمارات الصينية بافريقيا حيث يمثل أكثر من 10% من مجموع استثماراتها بالقارة، وتشير العديد من الإحصائيات إلى أن الشركات الصينية تقوم بمنح القروض وتمويل المشاريع المتعلقة ببناء وإنجاز الطرقات والموانئ والسدود والمطارات والمستشفيات، وذلك بعروض تنافسية جعلتها تفوز بأغلب الصفقات المفتوحة في افريقيا في مجال المنشآت الضخمة، إضافة إلى ضخها العديد من الإستثمارات الهائلة في عديد المجالات وهو ما جعلها بديلا للاستثمارات الغربية التي عادة ما تكون مصحوبة باملاءات سياسية وأمنية، ضلت عائقا أمام تحقيق أي تمية وتقدم اقتصادي للدول الافريقية.(5)

ومن أجل ترسيخ وتقوية العلاقات الثنائية بين الصين وافريقيا المبنية على أساس التعاون جنوب جنوب وتحقيق المنفعة المتبادلة ،قام الطرفان بإنشاء منتدى التعاون الصيني الافريقي عام2000، والذي أدخل القارة الافريقية عهدا جديدا مع الصين يهدف إلى النهوض بالدول الافريقية وتحقيق التمنية بمختلف مجالاتها، وإدخال القارة الافريقية في الاقتصاد العالمي، حيث قامت الصين باتخاد العديد من الاجراءات الهامة الرامية إلى تعزيز التعاون مثل إعفاء ومسح ديون العديد من الدول الافريقية وإلغاء الرسوم الجمركية وإقامة العديد من الدورات التدريبية لفائدة العمال، وإعطاء منح للطلبة الأفارقة لمزاولة دراساتهم العليا بالجامعات الصينية.(6)

إضافة إلى ذلك فقد شكلت المساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا جزءا من العلاقات الصينية-الأفريقية على الدوام، واستطاعت بكين من خلال هذا العامل أن تثبت مدى قدرتها على مساعدة الأفارقة فعليا ودعمهم من خلال تسخير التقنية والتكنولوجيا لمساعدتهم من خلال توظيفها في المشاريع التي تتعلق بالبنى التحتية والزراعة والنقل والتدريب التقني والمساعدة الطبيّة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ساعدت الصين الفرد الافريقي للحصول على المتوجات التكنولوجية الحديثة، خاصة في مجال الإعلام الآلي والإتصالات وذلك بأثمان تنافسية تستجيب والقدرة الشرائية والدخل الفردي للمواطن الإفريقي البسيط.

ويمثل الجدول البياني الآتي حجم التطورات التي شهدتها العلاقات الصينية الأفريقية خاصة في المجال التبادل التجاري الإستثماراتي، وهو ما يعكس فعلا سير هذه العلاقات وتطورها بشكل ايجابي يهدف إلى رفع معدلات التعاون الاقتصادي بين القارة السمراء والتنين الصيني.

**جدول يمثل حجم الإستثمارات الصينية الافريقيية من 2000 إلى 2012(7)**



نلاحظ من خلال الرسم البياني مدى التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الصينية الأفريقية منذ سنة 2000 وذلك نتيجة تزايد الاهتمام الصيني بأفريقيا وزيادة عدد الاستثمارات والشركات العاملة خاصة في مجال النفط.

**المحور الثالث: تقييم الشراكة الصينية الأفريقية:**

إن المتتبع لحركة الاستثمارات الصينية في أفريقيا يلاحظ جليا المنحنى التصاعدي الذي تشهده خاصة منذ 2009 على الرغم من تراجع الاستثمارات الأفريقية الخارجية في نفس الفترة وذلك بسبب التداعيات السلبية للأزمة العالمية خاصة في ظل تراجع أسعار النفط وتدهور العديد من الاقتصاديات الأفريقية، وما نجم عنها من إضطرابات أمنية وسياسية أدت في كثير من الأحيان إلى قيام العديد من التظاهرات والاحتجاجات، تطورت بعد ذلك إلى أزمات داخلية وصراعات عنيفة، غير أنه ورغم كل ذلك لم تتوقف الصين عن استثماراتها في أفريقيا، وظلت مغلبة لغة الاقتصاد والتجارة عن الاهتمامات السياسية والأمنية، أو محاولة إيجاد طرق وآليات تساعد الدول الإفريقية على الخروج من دوامات النزاعات وانتشار الجماعات الإرهابية والفساد السياسي.

إن حالة الغزو الاقتصادي والتجاري الصيني الذي تعيشه أفريقيا اليوم يطرح العديد من نقاط الاستفهام حول حقيقة وخلفية هذا التوجه والاهتمام الكبير بأفريقيا، فبالعودة إلى التاريخ الأفريقي نجد أن إفريقيا عاشت على مر الزمن حالات من التكالب الخارجي وعمليات النهب والسلب لخيراتها وثرواتها خاصة من طرف القوى الغربية، وأن ما تقوم به الصين اليوم يزيد من هذا التكالب وهو ما أنتج عنه العديد من التدخلات الأجنبية في أفريقيا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي أحست أن الصين تهدد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في أفريقيا.[8]

حيث تشهد القارة الأفريقية حالة من الصراع على مواردها ومناطق النفوذ بين مختلف القوى العالمية، فمن جهة نجد الصين ومحاولة إيجاد مكان قوي لها داخل القارة وجعل أفريقيا من أكبر الأسواق الصينية، وهو ما يفسر حالة الغزو الاقتصادي والتجاري لأفريقيا وجملة التحفيزات التي تمنحها الصين لدول القارة، ومن جهة أخرى تسعى الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وبالتحديد فرنسا إلى الحفاظ على مكاسبها الاقتصادية ومصالحها الإستراتيجية داخل القارة، خاصة في ظل التهديد الصيني لهذه المصالح.

إن الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا لا زالت تعتبر أفريقيا تابعة لها، اقتصاديا وثقافيا وحتى سياسيا وأنها تعبر عن عمق إستراتيجي هام لها لا يمكن التفريط فيه، بل أن الاقتصاد الفرنسي يعتمد بنسبة كبيرة على الموارد القادمة من أفريقيا، وهو ما جعل صناع القرار في فرنسا يدركون أن خسارة أفريقيا لصالح الصين هو بمثابة ضربة قوية للاقتصاد الوطني الفرنسي، فمثلا تعتمد فرنسا على تشغيل مفاعلاتها النووية وصناعاتها الطاقوية النووية على مورد اليورانيوم التي تستفيد منه فرنسا من نيجيريا.

حيث يرى العديد من الباحثين أن ما تقوم به الصين في أفريقيا ما هو إلا تكالب من نوع آخر، من خلال استخدام القوة الناعمة بدل أساليب الغزو الغربية التقليدية، وذلك سعيا منها للحصول على مناطق نفوذ تسمح لها بضمان تزويد الصين بالمواد الخام وخاصة النفطية منها، في ظل التنامي المتزايد للحاجيات الصينية من النفط وذلك تلبية لمتطلبات النمو الاقتصادي الهائل الذي تعيشه الصين، حيث أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأن 25% من وارداتها النفطية تستوردها من إفريقيا وطبقاً لمناطق النفوذ الراهنة؛ يُلاحَظ أن الولايات المتحدة تهيمن من خلال شركاتها النفطية على منطقة خليج غينيا وساوتومي، في حين أن فرنسا تهيمن على الجابون والكونغو برازفيل بالإضافة إلى ذلك فإن المصالح النفطية الأنغلو أمريكية تحافظ على وجود قوي في نيجيريا، أما الصين فإنها تثبّت أقدامها في السودان وأنغولا، حيث يشكل السودان أكبر قاعدة إنتاج صينية خارج أراضيها.[9]

ومن جهة أخرى فقد سعت الصين إلى التنويع في شراكتها مع إفريقيا حيث لم تتوقف عند الاستثمارات التجارية والاقتصادية فقط، وإنما تعدتها إلى الشراكات الثقافية والتي تسعى من خلالها إلى تعزيز الروابط الشعبية عن طريق توفير المنح التعليمية، وتبادل زيارات الفنانين والمثقفين والصحافيين والأطباء وغيرهم.[10]

**المحور الرابع: التواجد الصيني في إفريقيا: رؤية نحو المستقبل.**

إن الحديث عن مستقبل العلاقات الصينية الافريقية يرتهن بدراسة مجموعة من المتغيرات الأساسية المتعلقة بكل من البيئة الداخلية لكل من الصين وافريقيا، إضافة إلى متغيرات البيئة الدولية. حيث أن نجاح وتطور العلاقة الصينية الافريقية مرهون بالوضع السياسي والاقتصادي لإفريقيا ومدى نجاحها في تحقيق خطط التنمية المستدامة، وضمان مستوى أمني يساعد على النهوض الاقتصادي، إضافة إلى ذلك ضمان إستمرار النمو الاقتصادي الصيني خاصة في ظل تراجع أسعار النفط، يوازي ذلك تطور علاقات الصين الدولية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة والتنافس الدولي في الساحة الافريقية والدفاع عن المصالح الإستراتيجية من جهة أخرى.(11)

ومع استمرار النمو الاقتصادي الصيني والتدفقات التجارية والمالية الهائلة التي أصبحت تغزو جل الأسواق العالمية، إضافة إلى توقعات وصول الصين كأكبر قوة اقتصادية في العالم متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية بحلول 2030، حيث وصل معدل النمو الصيني إلى 6.9 % خلال عام 2015، محققا بذلك ناتج محلي إجمالي يقدر بحوالي 67.67 تريليون يوان أي ما يعادل 10.3 تريليون دولار أمريكي، وهذا حسب مصلحة الدولة الصينية للإحصاء، ومع هذا التطور المستمر فان الصين أصبحت بحاجة إلى أسواق خارجية ومواد أولية ترافق هذا النمو، وهو ما جعل من القارة الأفريقية شريكا هاما في الإستراتيجية الصينية الحالية من خلال دعم وتنفيذ العديد من المشاريع الهامة في أفريقيا، خاصة في جنوب أفريقيا ونيجيريا وإثيوبيا ومصر في المقام الأول.

كما أن الصين تسعى إلى رفع حجم شراكتها الإستراتيجية مع أفريقيا واحتلال مناطق نفوذ في القارة، خاصة مع تنامي الاهتمام الصيني بالنفط الأفريقي، الذي أصبح المتغير الأساسي الذي يحكم الإستراتيجية الصينية في أفريقيا، خاصة وأن أفريقيا تملك مخزون يقدر بحوالي 12% من احتياطي النفط العالمي، ونحو 10% من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي العالمي إضافة إلى الثروات المعدنية الأخرى الهائلة التي تزخر بها القارة الأفريقية.

لقد انتهجت الصين طيلة الفترة السابقة إستراتيجية اقتصادية براغماتية مع أغلب دول القارة الإفريقية مبنية على قاعدة المنافع والمصالح المتبادلة بين الطرفين بعيدا عن كل الحسابات السياسية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، فقد انتهجت الصين سياسة ذكية تتعامل مع كل نظام سياسي في إفريقيا وفق خصوصياته وميزاته، وهذا ما زاد من الترحيب الإفريقي بالمارد الصيني، خاصة في ظل كل ما تمنحه الصين من مساعدات وتحفيزات ساهمت في مساعدة الدول الإفريقية على الإعتماد على ذاتها وتطوير قطاعاتها الحيوية خاصة القطاع الزراعي، الذي أصبح يمثل أهمية كبيرة وبالغة في إستراتيجيات النهوض الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

لقد جسدت الصين هذه السياسة الاقتصادية في افريقيا من خلال دعم العديد من المشاريع الاستراتيجية التنموية للقارة مثل تشييد مراكز تقنية متخصصة في المجال الزراعي، إضافة إلى استثماراتها الكبيرة في البنى التحتية التي تعتبر شريان ومحرك عجلة التنمية والاقتصاد وأحد الدعائم الهامة لتحقيق التنمية الشاملة، وهذا من خلال منح القروض الميسرة دون فائدة لصالح الدول الافريقية، وهو ما زاد من حجم الاستثمارات الصينية في افريقيا، حيث أصبحت تنافس الاستثمارات الأجنبية الأخرى خاصة تلك المتعلقة بالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.

غير أن الاستثمارات الصينية في افريقيا تتهم في الكثير من المرات بعدم شفافيتها وتحيزها متأثرة بعدد من الإعتبارات السياسية أكثر منها اقتصادية مثل بناء المئات الكلومترات من الطرق في مدن إقامة الحكام والزعماء الافارقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تتهم الصين بنقص جودة المنتوجات الصينية

حيث شهدت العديد من المشاريع المنجزة من طرف الشركات الصينية تصدعات وتشققات كبيرة أدت في كثير من الأحيان إلى غلقها وهذا بعد مدة قصيرة جدا بعد فتحها، مثلما حدث في انجولا حيث تم بناء مستشفى في العاصمة لوندا وبعد بضعة أشهر تم غلقه بسبب ظهور تشققات وشروخ هددت سلامة الناس، وخدمات اجتماعية رديئة ومحاولة إغراق السوق المحلية الافريقية في ظل عدم وجود قاعدة قانونية تحمي المنتجين والمستثمرين المحليين أمام الغزو الصيني.(12)

ومن جهة أخرى فبالرغم من أن التواجد الصيني في إفريقيا ظل محكوما بالصبغة الاقتصادية خلال الفترة الماضية، فإن الفترة المقبلة ستشهد توظيفًا سياسيًا للصين في مشروعها كقوة دولية قادمة في مواجهة القوى القائمة، وذلك من خلال السعي إلى تأسيس بُعد صيني عالمي مؤثر في مسار السياسة والاقتصاد العالميين(13)، إلا أن نجاح العلاقات الصينية الافريقية متوقف أيضا على مدى إدراك صانع القرار الصيني للوضعية الأمنية لإفريقيا، حيث أن إتساع مناطق نفوذ ومصالح الصين أوجد العديد من التحديات الأمنية التي أصبحت تواجهها الصين مثل عمليات اختطاف الرعايا والمواطنين الصينيين أو مهاجمة المصالح والمواقع والمنشآت الصينية في بعض بؤر التوتر كان أخطرها في إقليم أوغادين عام 2002 عندما سقط 9 صينيين قتلى واختطاف مجموعة أخرى تم إطلاق سراحهم لاحقًا، وحادثة أخرى مماثلة في كردفان عام 2007، وهذا ما جعل الصين تفكر بجدية في إيجاد قواعد تسمح لها بالدفاع عن مصالحها ومنشآتها.(14)

وإنطلاقا من هذا كله فإن تطور العلاقات الصينية الأفريقية مرهون بمدى أدراك كل من الطرفين لحجم التحديات التي تواجه هذه العلاقة، بداية من التحديات الأمنية التي تعيشها القارة الأفريقية الآن من إنتشار للجماعات الإرهابية وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية، وصولا إلى تحديات التي يفرضها النظام الدولي وإفرازات العولمة بشتى مجالاتها.

**الخاتمة:**

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تشخيص العلاقات الافريقية الصينية بناء على مجموعة من المعطيات والاحصائيات، التي عكست حجم التبادل التجاري والاستثماراتي بين الطرفين وقد شكلت العديد من العوامل المذكورة آنفا دافعا ومحفزا لتطور هذا التقارب بين الصين وافريقيا وما يمكننا إستخلاصه من هذه الدراسة هو أن العلاقات الافريقية الصينية رغم كل ما حققته اليوم إلا أنها تحتاج إلى الكثير من التطوير والدعم وذلك بهدف الوصول إلى شراكة حقيقية تراعي مصالح الطرفين وتخدمها في آن واحد للوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة والمنشودة للشعوب الافريقية التي عانت من ويلات التخلف والإستغلال طويلا.

ومن جهة أخرى فإنه من واجب الدول الافريقية عامة أن تتعامل مع مثل هذه الشراكات ببراغماتية تراعي خصوصية المجتمعات الأفريقية وثقافاته، ومحاولة بناء إقتصاد وطني محلي مبني على القدرات الذاتية الافريقية وقادرا على المنافسة أمام المنتوجات الأجنبية، بعيدا عن كل سياسات ملئ البطون وإستنزاف ثروات الشعوب الافريقية.

إضافة إلى ذلك كله أصبحت الدول الأفريقية اليوم أمام حتمية بناء تكتلات اقتصادية قوية مبنية على التعاون المشترك بين مختلف الدول الأفريقية لايجاد موطئ قدم داخل الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل كل ما تكتنزه هذه الدول من قدرات على مستوى الموارد الطبيعية والبشرية الهائلة التي تمنحها فرصة تحقيق قدر عال من التنمية والتقدم لشعوبها، هذا وبالإضافة إلى احتلال موقع قوة داخل كل الشراكات الخارجية ووضع خطط واستراتيجيات تراعي الأهداف طويلة المدى ومستقبل أجيالها.

**قائمة الهوامش:**

- عزت شحرور، العلاقات الصين وافريقيا.. الفرص والتحديات وجهة نظر صينية، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص02.

**2**- نفس المرجع السابق، ص 03.

3- يحي اليحياوي، الصين في افريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال، مقال منشور بمركز الجزيرة للدراسات، 09/يونيو/2015. ص04.

4 - ألاوي إسماعيل، العلاقات الصينية الافريقية.. شراكة أم استغلال وجهة نظر إفريقية، مقال منشور بمركز الجزيرة للدراسات 19/أبريل/2014 ص3.

5 - عبد الكريم حمودي، الصين تغزو إفريقيا اقتصاديا، مقال منشور بمجلة الخليج أونلاين، بتاريخ 2015/11/19، تاريخ الإطلاع 2016/12/08، الرابط الالكتروني: http://klj.onl/Z2cEvmV.

6 - جورج تي يو، الصين وافريقاي، مقال منشور بمركز دراسات الصين وآسيا، 2009، تاريخ الإطلاع 2016/12/08، الرابط الالكتروني: http://www.chinaasia-rc.org/ .

**7** - ألاوي إسماعيل، مرجع سابق، ص 4.

8 - حمدي عبد الرحمن، إشكاليات العلاقة بين النفط والتنمية في إفريقيا، مقال منشور بمركز الجزيرة للدراسات، 25 سبتمبر 2009.

**9** - عزت شحرور ، مرجع سابق، ص 08.

**10**- عزت شحرور، مرجع سابق ، ص08.

**11** - عادل حسن محمد أحمد، العلاقات الصينية الإفريقية، مقال منشور بمركز العلاقات الدولية، 2015/11/26 .

**12** - Gabestan. J. P, «Les relations Chine-Afrique : nouvelles responsabilités et nouveaux défis d'une puissance mondiale en devenir», .Héredote, n° 150, Mars 2013, P. 156.

**13** - عزت شحرور، مرجع سابق، ص 08.

**14** - Hoslag, Jonathan ،'China's New Security Strategy for Africa', Parameters (summer 2009), pp. 24-25.